Al-Mukhtar Journal of Economic Science 10 (01): 58-76, 2023
Doi: https://doi.org/10.54172/99rqfa67

Research Article **Open Access**

تقييم أداء المصارف التجارية الليبية باستخدام النسب المالية الأساسية.

إبراهيم مسعود الفرجاني [1]* أحمد محمد نصيب[2]*

إبراهيم مسعود الفرجاني [1]: قسم التمويل والمصـــارف، كلية الاقتصـــاد، جامعة بنغازي، ليبيا.

أحمد محمد نصيب [2]*: قسم التمويل والمصـــارف، كلية الاقتصـــاد، جامعة عمر المختار، ليبيا.

المستخلص: يهدف هذا البحث إلى التعرف على أداء المصارف التجارية الليبية باستخدام النسب المالية الأساسية المتمثلة في: (نسب السيولة، نسب كفاءة الإدارة "التشغيلية"، نسب هيكل التمويل، نسب الربحية)، خلال الفترة من (2009–2018): لخمسة مصارف تجارية ليبية وهي: (مصرف الجمهورية، مصرف الوحدة، مصرف الصحاري، مصرف التجارة والتنمية، المصرف التجاري الوطني). ولتحقيق ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي بمدخليه الوثائقي لبحث المصادر في مجال النسب المالية والمدخل الكمي وذلك باستخدام القوائم المالية كوسيلة لجمع البيانات المالية لاحتساب النسب المالية الأساسية وبيان نقاط القوة والضعف لأكبر خمس مصارف تجارية ليبية. وقد أظهرت نتائج التحليل المالي أن المصارف التجارية الليبية تمتلك سيولة نقدية عالية ولا توجد لديها الكفاءة والفاعلية في توليد الأرباح، وتتمتع المصارف بكفاءة تشغيلية جيدة في استثمار مواردها ولديها القدرة على رد الأموال التي تحصلت عليها من المودعين، وقد أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها: قيام المصرف المركزي بحث المصارف التجارية الليبية على تقييم ومتابعة أدائها بشكل مستمر.

الكلمات المفتاحية: تقييم أداء، المصارف التجارية الليبية، النسب المالية.

Evaluating the Performance of Libyan Commercial Banks Using Basic Financial Ratios.

Ibrahim Al-Farjani[1]* **Ahmed Naseeb [2]***

Abstract: This research aims to identify the performance of Libyan commercial banks using the basic financial ratios of: (liquidity ratios, "operational" management efficiency ratios, financing structure ratios, profitability ratios) from 2009 to 2018, for five Libyan commercial banks: (Al Jumhouria Bank, Al Wahda Bank, Sahara Bank, Bank of Commerce and Development, and National Commercial Bank).To achieve this, the descriptive approach was based on with its documentary input to research sources in the field of financial ratios and quantitative input, using financial statements as a means of collecting financial data to calculate basic financial ratios, conduct horizontal analysis and conduct the strengths and weaknesses of the five largest Libyan commercial banks. The results of the financial analysis showed that the performance of Libyan commercial banks has high cash flow and does not have the efficiency and effectiveness in generating profits, banks have a good operational efficiency in investing their resources and have the ability to refund the money they get from depositors. The study recommended a set of recommendations, the most important of which is Central Bank has to urge the Libyan commercial banks to evaluate and follow up their performance on an ongoing basis

Keywords: Performance Evaluation, Libyan Commercial Banks, Financial Ratios.

***Corresponding author:** Ibrahim Masoud Al-Farjani[1]*, E-mail addresses: abraem_m49@yahoo.com Finance and Banking, Faculty of Economics, University of Benghazi, Libya.

Ahmed Mohamed Naseeb [2]*, Name, E-mail addresses: ahmednassib1991@gmail.com Department of Finance and Banking, Faculty of Economics, Omar Al-Mukhtar University, Libya.

Received:
25 Apr 2023

Accepted:
20 May 2023

Publish online:
30 Jun 2023

The Author(s) 2023. This article is distributed under the terms of the *Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 International License* (http://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/), which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, *for non-commercial purposes only*, provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

1. المقدمة Introduction

تلعب المصارف التجارية دوراً مهما في دفع حركة الاقتصاد، فهناك عدد كبير من الشركات والأفراد الذين يعتمدون على القروض المصرفية لأنهم يفتقرون إلى الوسائل البديلة لزيادة رأس المال، كالسندات والأسهم المدرجة في البورصة، وتقوم المصارف التجارية من خلال قيامها بدفع الأموال الفائضة من الأفراد أو الشركات إلى الجهات التي تعاني من عجز في تلك الأموال من خلال الوساطة التي تقوم بها.

يعد موضوع تقييم أداء المصارف التجارية من المواضيع الهامة، ذلك لأن المصارف التجارية تمثل قلب النظام المالي، إذ تُسهم المصارف التجارية في الاستقرار الاقتصادي، أو قد تكون أحد الأسباب في حدوث الأزمات المالية، لذا تعد فاعلية المصارف التجارية وكفاءتها مؤشراً اساسياً على التقدم والنمو والتطور **(شيد، 2018)**.

إن عملية تقييم الأداء في المصارف التجارية لها أهمية خاصة في متابعة العمل المصرفي، حيث تُمكن المديرين من توفير واستخدام الموارد المتاحة بفاعلية أكبر والتعرف على نشاطات المصرف ومجالات الاستثمار المختلفة، وتعكس الوضعية المالية للمصارف التجارية، والتعرف على نقاط الضعف والقصور ومحاولة تلافيها، فضلاً عن نقاط القوة ومحاولة زيادتها بما يضمن تحقيق أهداف المصارف ورفع كفاءتها.

وبناءً عليه يتناول هذا البحث تقييم أداء المصارف التجارية الليبية باستخدام النسب المالية الأساسية بأربع مجموعات وهي السيولة، كفاءة الإدارة (التشغيل)، هيكل التمويل، الربحية، وذلك باعتبارها أسهل الأساليب استعمالاً من جهة، وأيضاً لأنها تعكس الوضعية الحقيقية لأداء المصارف التجارية من جهة أخرى.

1. الدراسات السابقة Literature review:

تستخدم النسب المالية في تقييم أداء المصارف التجارية، حيث قام **العامري والركابي (2007)** بدراسة هدفت إلى تقييم أداء الشركات باستخدام النسب المالية، وتوصلت الدراسة إلى أن استخدام النسب المالية في تقييم أداء الشركات يسهم في زيادة فاعلية تقييم الأداء، وأوصت بضرورة الاعتماد على النسب المالية عند تقويم أداء الشركات.

وبينت أيضاً دراسة **الطويل (2008)** بأن المصارف التجارية تعتمد على النسب المالية بدرجة كبيرة في جانب تقييم الأداء المصرفي.

ومن جهة أخرى في دراسة قام بها **كلود (1999)** بينت هذه الدراسة أن دراسة النسب المالية لسنة واحدة لا تكفي للحكم على كفاءة أداء المصارف، بل يجب أن تتم دراسة النسب المالية لفترة زمنية طويلة تصل على الأقل إلى خمس سنوات.

وأوضحت دراسة **فاتح (2016)** بأنه توجد علاقة بين تقييم الأداء المالي والتنبؤ بالتعثر المالي للمصارف، بهذا نؤكد مدى اهمية دراسة تقييم أداء المصارف.

وهناك العديد من الدراسات قامت بدراسة تقييم أداء المصارف التجارية باستخدام النسب المالية مرتبة حسب حداثتها، يسرد الباحث منها ما يلي:

دراسة **حسين (2020)**:هدفت الدراسة إلي تقييم الأداء المالي للمصارف الخاصة المسجلة في (سوق العراق للأوراق المالية)، من خلال استخدام بعض مؤشرات التقييم المالي والتي اشتملت على مؤشرات السيولة و الربحية, في الفترة من (2015– 2018)، فضلاً عن التعرف على دور مؤشرات المالية الأخرى والمتمثلة بنسب ملاءة رأس المال، ونسب النشاط في التقييم ، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن المصارف لديها ضعف في تحقيق التوازن ما بين السيولة و الربحية، وأنها لا تعمل على استغلال فائض من السيولة مع التوجه الاستثماري الأمثل.

دراسة **الجابري (2019)**: هدفت الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للبنوك اليمنية، ومقارنة أداء البنوك الإسلامية بالبنوك التجارية، باستخدام مجموعة من النسب المالية تشمل أوجه الأداء التي تبحثها الدراسة بأربع مجموعاتها، توظيف الموارد المتاحة، الربحية،

السيولة، والملاءة، في الفترة من (2004– 2011) وخلصت الدراسة إلى أن أداء البنوك التجارية بصورة عامة أفضل من أداء البنوك الإسلامية.

دراسة **شخاترة وعباده(2019):** هدفت الدراسة إلى المقارنة بين المصارف الإسلامية و البنوك التقليدية الأردنية، فيما يتعلق بتقييم الأداء المالي باستخدام المؤشرات التالية: مؤشرات السيولة، مؤشرات الربحية، مؤشرات النشاط، مؤشرات السوق، في الفترة من (2002 – 2017)، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن البنوك الإسلامية تحتفظ بنسب سيولة أعلى من البنوك التقليدية، كما أن ربحية البنوك التقليدية تفوق ربحية البنوك الإسلامية في (نسب العائد على مجموع الموجودات – صافي الربح إلى إجمالي الدخل)، في حين تفوقت البنوك الإسلامية على البنوك التقليدية في (نسب العائد على حقوق الملكية)، أما في فيما يتعلق بنسب النشاط فقد تفوقت البنوك الإسلامية على البنوك التقليدية بالنسب التالية (صافي التسهيلات إلى مجموع الموجودات، و صافي التسهيلات إلى مجموع الودائع),أما البنوك التقليدية قد تفوقت على البنوك الإسلامية في نسبة الفوائد إلى إجمالي الدخل.

دراسة **شيد (2018):** هدفت الدراسة إلى تقييم أداء المصارف التجارية العراقية(مصرف بغداد التجاري)، من حيث هيكل الموارد، وهيكل الاستخدامات، ودرجة توظيف الأموال، ومخاطرة المصرف، و تنوع إستثماراته، في الفترة من (2012–2016) ، و خلصت الدراسة إلي مجموعة من النتائج أهمها: إن مصرف بغداد التجاري لديه ضعف في إدارة الاموال واستخدامها و يتضح ذلك من خلال وجود فائض كبير في كمية النقد التي يحتفظ بها البنك سوآء في الصندوق أو لدى البنوك الأخرى، و هذا ينعكس سلباً علي أدائها، ويقلل من إمكانية تحقيق الأرباح، بالإضافة إلي أن المصرف عمل على تنمية محفظته الإستثمارية و لكنه لايزال أقل بكثير من حجم الاستثمار في التسهيلات الانتمائية التي شكلت الجزء الأكبر في توظيف موارد المصرف.

دراسة **السخري (2017):** هدفت الدراسة إلى تقييم ومقارنة الأداء المالي للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية العامة بالجزائر، تم ذلك باستخدام مجموعة من النسب المالية تندرج تحت مؤشرات الربحية، والسيولة، وتوظيف الأموال، ومؤشرات الملاءة المالية، في الفترة من (2010 – 2015)، وخلصت الدراسة إلى وجود اختلافات جوهرية ذات دلالة إحصائية بين أداء البنوك الإسلامية وأداء البنوك التقليدية من حيث السيولة والربحية وتوظيف الأموال، بإستثناء مؤشر الملاءة المالية وقد اثبت الإختبار عدم وجود فروق ذات دلاله إحصائية.

دراسة **الشيخ (2017):** هدفت الدراسة إلي مقارنة أداء المصارف التجارية مع المصارف الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين، باستخدام مؤشرات السيولة، و الربحية، و النشاط، و السوق، في الفترة من (2009–2013)، و خلصت الدراسة إلي عدم وجود فروقات ذآت دلاله إحصائية بين أداء المصارف التجارية وأداء المصارف الإسلامية فيما يتعلق بالنسب التي تتمثل في السيولة والربحية, أما فيما يتعلق بنسب النشاط قد بينت الدراسة وجود فروقات ذآت دلاله إحصائية بين أداء المصارف التجارية وأداء المصارف الإسلامية، حيث كانت الفروقات لصالح المصارف الإسلامية.

دراسة **خضره (2016):** هدفت الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، بنك وكالة تيميمون، الجزائري، باستخدام نسب الربحية، ومنفعة الأصول، والرفع المالي، في الفترة من (2013–2015)، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن الصندوق يتميز بربحية أكبر في سنة 2015 مقارنة بالسنوات 2013 –2014, نسبة منفعة الأصول عند الصندوق متذبذبة في سنة 2013, وكذلك نسبة الرفع المالي في تذبذب.

دراسة **القائد وأخرون (2016):** هدفت الدراسة إلي مقارنة أداء بنك التضامن الإسلامي مع أداء البنك اليمني للإنشاء و التعمير، وذلك باستخدام مجموعة من النسب المالية المتمثلة في نسب السيولة, و نسب الربحية، و نسب التوظيف، و نسب السوق، في الفترة من (2009–2013) ، و خلصت الدراسة إلي وجود فروقات ذات دلاله إحصائية بين أداء بنك التضامن الإسلامي و البنك اليمني للإنشاء و التعمير، كما أن نسبة التوظيف كانت مرتفعة في البنك الإسلامي عن البنك اليمني للإنشاء و التعمير، أما بالنسبة لنسب السوق ونسب توزيعات الأرباح فقد أظهرت الدراسة وجود فروقات ذات دلالة إحصائية لصالح البنك اليمني للإنشاء و التعمير.

دراسة **Hassan (2014)**: هدفت الدراسة إلي تقييم الأداء المالي لمصرف أربيل للإستثمار و التمويل، إقليم كردستان العراق، وذلك باستخدام نسب السيولة، ونسب الربحية، ونسب جودة الأصول في الفترة من (2009–2013)، وقد خلصت الدراسة إلي وجود أداء إيجابي للمركز المالي لبنك أربيل، وان الأداء العام لبنك أربيل يتحسن من حيث نسب السيولة، و نسب الربحية، وجودة الأصول.

دراسة **Bisha (2014)**: هدفت الدراسة إلي التعرف على أداء البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية الماليزية،وذلك من حيث السيولة، والربحية، والإيفاء بالدين في الفترة (1984–2003) وخلصت الدراسة إلي أن البنك الإسلامي الماليزي أكثر ربحية من البنوك التقليدية، وإن البنوك التقليدية أكثر سيولة من البنك الإسلامي ، أما بخصوص الإيفاء بالدين وجدت الدراسة أنه لا توجد فروق.

دراسة **بشناق (2011)**: هدفت الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية الفلسطينية، باستخدام مؤشرات السيولة، والربحية، والملاءة، والتوظيف، في الفترة من (2006–2010)، وخلصت الدراسة إلى أن البنوك الإسلامية تحتفظ بسيولة أعلى من البنوك التقليدية، ولكنها الأخيرة أعلى ربحية من البنوك الإسلامية، أما بالنسبة لمؤشرات النشاط في البنوك الإسلامية كانت جميعها على إرتفاع مقارنة بالبنوك التقليدية.

دراسة **Mabwe and Robert (2010)**: هدفت الدراسة إلى تقييم أداء القطاع المصرفي التجاري لخمسة مصارف تجارية كبيرة بجنوب افريقيا، باستخدام النسب المالية المتمثلة في السيولة، والربحية، وجودة الإئتمان، في الفترة بين (2005–2009)، وخلصت الدراسة إلى أن الأداء الكلي للقطاع المصرفي تزايد بشكل كبير في أول عامين من الدراسة، وأن هناك تغير واضح الإتجاه لوحظ في بداية الأزمة المالية عام 2007، ووصلت ذروتها إلى الأعوام 2008– 2009، وهذا أدى إلى هبوط الربحية، وإنخفاض السيولة، وتدهور جودة الإئتمان.

دراسة **الحسن (2008)**: هدفت الدراسة إلى التعرف على النسب المالية إلي توضح الموقف المالي للبنوك التجارية، بالإضافة إلى معرفة مستوى أداء البنوك التجارية السودانية باستخدام النسب المالية التالية، نسب الربحية، نسب التوظيف، نسب الملاءة، في الفترة بين (2000–2005)، وخلصت الدراسة إلى أن استخدام النسب المالية يعطي نتائج يمكن الإعتماد عليها في تقييم أدآئها، وأن المصارف التجارية السودانية أمامها تحديات كبيرة للالتحاق بالمصارف العالمية.

دراسة **جميل وسعيد (2006)**: هدفت الدراسة إلى الدخول في تفاصيل التأصيل العلمي لتقييم الأداء في المصارف التجارية "العراق" من خلال التعرف على النسب المالية (السيولة، والربحية) المستخدمة في عملية تقييم الأدآء، في الفترة من (2002 – 2004)، وخلصت الدراسة إلى أن أفضل عام من أعوام الدراسة هو (2002)، ثم يأتي بالدرجة الثانية عام (2004)، ويأتي في المرتبة الأخيرة عام (2003).

دراسة **السروجي (2004)**: هدفت الدراسة إلى مقارنة أداء المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية الأردنية باستخدام نسب السيولة، والربحية، والسوق، وتوظيف الأموال في الفترة من (1992–2001)، وبينت الدراسة وجود فروقات ذآت دلاله إحصائية باستخدام إختبار t بين أداء البنك الإسلامي الأردني وأداء المصارف التقليدية فيما يتعلق بالنسب التي تمثل الربحية، أما باقي النسب فقد ظهرت فروقات متوسطاتها أنها تتمتع بمعنوية ذات دلاله إحصائية.

نظراً للتطورات والمنافسة في القطاع المصرفي الليبي، فإن دراسة مثل هذا الموضوع يعتبر ذا أهمية للقطاع المصرفي، وخاصة إن النسب المالية الأساسية وهي (نسب السيولة، نسب كفاءة الادارة (التشغيل)، نسب هيكل التمويل، نسب الربحية، لها دور في تقييم النسب المالية الأساسية وذلك على حد علم الباحثان.

جاء هذا البحث امتداداً لجهود البحَّاث، حيث حاولت تسليط الضوء على المصارف التجارية الليبية، وذلك من خلال استخراج النسب المالية الأساسية وبيان نقاط القوة والضعف لأكبر خمس مصارف تجارية ليبية خلال الفترة الزمنية (2009–2018).

ويتميز هذا البحث عن غيره من الدراسات السابقة أنها طبق على المصارف التجارية الليبية حيث يوجد اختلاف في البيئة القانونية والمالية والاقتصادية التي تمّت فيها الدراسات السابقة مقارنة مع بيئة الأعمال الليبية، أما الدراسات التي اجريت في البيئة الليبية تختلف عنها هذه الدراسة من حيث الفترة الزمنية وعدد المصارف محل الدراسة والنسب المستخدمة في التقييم.

2. مشكلة البحث Research Problem:

شهدت المصارف التجارية على مستوى العالم العديد من التطورات تمثلت في التقدم التكنولوجي، واستحداث أدوات مالية جديدة، وانفتاح الأسواق المالية على بعضها البعض والمنافسة بين المصارف التجارية، الأمر الذي أدّى إلى تطور المصارف التجارية حول العالم، وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية إلاّ أنّ هناك العديد من الأزمات التي شهدتها المصارف التجارية في مختلف الدول (بشير وإبراهيم، 2011).

تتلخص مشكلة الدراسة في أن المصارف التجارية الليبية تعقدت وتوسعت أنشطتها، ونتيجة التطورات الاقتصادية لم تعد النتائج التي تظهرها القوائم المالية قادرة على تقديم صورة متكاملة عن الوضعية المالية لها، لذلك لا بد من خضوع تلك البيانات للتحليل بهدف دراسة أسباب نجاحها أو فشلها وبيان جوانب القوة والضعف فيها، وعلى ضوء ذلك يمكن للباحث التعبير عن مشكلة الدراسة من خلال التساؤلات الآتية:

1. **هل لدى المصارف التجارية الليبية القدرة على استغلال أصولها السائلة نحو الاستثمار الأمثل؟ وهل لديها القدرة على مواجهة التزاماتها (سحوبات المودعين)؟**
2. **هل لدى المصارف التجارية الليبية القدرة على استخدام مواردها (ودائعها) بكفاءة وفاعلية؟**
3. **هل لدى المصارف التجارية الليبية القدرة على رد الودائع التي تحصلت عليها من الأموال المملوكة؟**
4. **هل لدى المصارف التجارية الليبية الكفاءة والفاعلية في توليد الأرباح؟**

3. أهمية البحث Research Importance:

يهدف البحث إلى تقييم أداء المصارف التجارية الليبية للتأكيد على قدرتها في تحقيق أهدافها في توليد أرباحها، ومواجهة التزاماتها، وتقييم كفاءتها في استخدام الأموال، وتقييم كفاءتها في تجميع مواردها، وكذلك تقديم دليل علمي واضح عن أداء المصارف التجارية الليبية.

4. أهداف البحث Research Aims:

يكتسب هذا البحث أهمية خاصة وذلك للأسباب الآتية:

1. قلة الأبحاث في مجال دراسة تقييم أداء المصارف التجارية على حد علم الباحث، وتوجيه اهتمام الباحثين للقيام بالأبحاث والدراسات ذات الصلة.
2. توضيح نقاط القوة والضعف للمصارف التجارية الليبية، وذلك لعكس الوضعية المالية لها والكشف عن قصورها وضعفها ومحاولة تلافيها، فضلاً عن قوتها ومحاولة زيادتها وتعزيزها، وتقديم توصيات في حال الأخذ بها ستؤدي إلى تحسين أداء العمل المصرفي وتعزيز قدراتها وطاقتها.
3. الإسهام في إثراء المكتبات بمثل هذا النوع من الدراسات من شأنه أن يكون نقطة الانطلاق للمزيد من الدراسات في هذا المجال.

5. الإطار النظري للبحث The Theoretical Framework of The Research:

المصارف التجارية:

تعتبر المصارف التجارية من أهم أنواع المؤسسات المالية التي يقتصر نشاطها في قبول الودائع ومنح الائتمان، وبهذا تعتبر المصارف التجارية وسيطاً بين أولئك الذين لديهم فائض في الأموال وأولئك الذين يحتاجون لتلك الأموال **(جلدة، 2009)**. ورد بالمادة (65) من قانون المصارف رقم (1) لسنة 2005 تعريفاً للمصرف التجاري على أنه: " يعتبر مصرفاً تجارياً كل شركة تقوم بصفة معتادة بقبول الودائع في حسابات جارية تدفع عند الطلب أو لآجل، وفتح الاعتمادات وتحصيل الصكوك المسحوبة من الزبائن أو عليهم ومنح القروض والتسهيلات الائتمانية وغير ذلك من الأعمال المصرفية .... " . وتتلخص أهمية المصارف التجارية فيما يلي **(الزبيدي, 2004)**:

- تُعد المصارف التجارية مصدر مهم لتمويل القطاعات الاقتصادية.
- تُساهم المصارف التجارية في زيادة الرفاهية الاجتماعية.
- تُعد المصارف التجارية من أهم المصادر التي تقدم الخدمات المالية.
- تُعد المصارف التجارية وسيطاً بين العملاء لتسهيل تجارتهم الخارجية.
- تلعب المصارف التجارية دوراً هاماً بتوظيف الأموال واستمرار حركتها وعدم تعطيلها.

تقييم أداء المصارف التجارية:

تمثل المصارف التجارية أهم مصادر توليد الأموال في الاقتصاد الوطني، لأنها تتعامل مع أهم عنصر من عناصر الاقتصاد وهو النقد، ومن هنا تبرز أهمية تقييم أداء المصارف التجارية، ويتم هذا التقييم من خلال مجموعة وسائل وطرق وأساليب يستخدمها القائمون على التقييم للوصول إلى رؤية شاملة عن حالة المصارف وأدائها عن الفترة الماضية ومحاولة استنتاج المستقبل استنادا إلى مجموعة من المعايير والمؤشرات التي تكشف عن واقع أداء المصارف، وتحاول تنبيه إدارتها إلى الأزمات المحتمل حدوثها مستقبلاً **(الدوري, 2013)**.

إن عملية تقييم أداء المصارف التجارية لها أهمية كبيرة في جوانب ومستويات عده مختلفة من أبرزها ما يلي **(الحسيني والدوري,2003)**:

- يبين تقييم أداء المصارف قدرة المصرف على تنفيذ الأهداف المخططة من خلال مقارنة النتائج المتحققة مع المستهدف منها، والكشف عن الانحرافات واقتراح المعالجات اللازمة لها، مما يعزز أداء المصرف بمواصلة البقاء والاستمرار في العمل.
- يساعد تقييم أداء المصارف في الكشف عن التطور الذي حققه المصرف في مسيرته وذلك من خلال متابعة نتائج الأداء الفعلي من مدة إلى أخرى وذلك بالمقارنة مع المصارف المماثلة الأخرى.
- يظهر تقييم أداء المصارف المركز الإستراتيجي للمصرف ضمن إطار البيئة التي يعمل فيها، ومن ثم تحديد الأولويات وحالات التغيير المطلوبة لتحسين مركزه الإستراتيجي.
- تساعد عملية تقييم أداء المصارف في الإفصاح عن درجة الموائمة والانسجام بين الأهداف والإستراتيجيات المعتمدة وعلاقتها بالبيئة التنافسية للمصرف.
- يقدم تقييم أداء المصارف صورة شاملة عن مختلف مستويات المصرف وتحديد دوره في الاقتصاد الوطني.
- يوضح تقييم أداء المصارف كفاءة أداء العاملين في تأدية مهامهم ويعمل على توجيه الجهود لتحقيق الأداء الناجح المستهدف الذي يمكن قياسه والحكم عليه.
- يوضح تقييم أداء المصارف كفاءة تخصيص واستخدام الموارد المتاحة للمصرف.

معايير تقييم أداء المصارف التجارية:

تنقسم المعايير المستخدمة في تقييم الأداء المصرفي إلى **(الفرجاني، 2021)**:

- المعيار التاريخي: يعتمد هذا المعيار على مجموعة من المؤشرات المالية التاريخية لسنوات سابقة لنفس الشركة، ومقارنتها مع النتائج الحالية.
- معيار الصناعة: وهو عبارة عن معيار موضوع في ضوء الظروف الطبيعية الجيدة والمقبولة لنشاط الشركة، ويحسب معيار الصناعة بإتباع الخطوات الآتية:

– اختيار مجموعة من الشركات التي تتشابه في خواص معينة، ولها سمعة جيدة في السوق.
– احتساب النسب المالية لهذه الشركات.
– احتساب متوسط أو وسيط كل نسبة.

- المعيار المطلق: وهو مؤشر متعارف عليه، يعتمد على صفات مشتركة لمختلف القطاعات والشركات بغض النظر عن حجمها ونوعها.

أدوات قياس أداء المصارف التجارية:

هناك عدة أدوات يُقاس من خلالها أداء المصارف منها ما يلي **(عبد القادر،2009)**:

- التقارير: تعد التقارير من الأدوات المهمة التي تستخدم في قياس الأداء الفعلي للعمل المصرفي فهي التي توفر المعلومات عن الوضع الفعلي ليتم مقارنتها بالمعايير والحكم على مدى كفاءة العمل كما تعتبر من أدوات الرقابة المصرفية باعتبارها إحدى وسائل الإتصال بين المستويات المختلفة للمصرف، وكذلك بين البنك وفروعه.
- المؤشرات الكمية: تعتبر المؤشرات الكمية المستنتجة من تحليل القوائم المالية من أهم الأدوات المستخدمة في تقييم الأداء المصرفي حيث توفر هذه المؤشرات معلومات مهمة عن العلاقة بين البنود المختلفة للأنشطة، يمكن من خلالها دراسة هذه العلاقات والتغيير الزمني لها، وكذلك إجراء عمليات مقارنة الأداء المصرفي مع أداء المصارف الأخرى للحكم على كفاءة الأداء في المصرف موضوع التقييم، وتحليل أسباب الإنحرافات حال وجودها بالشكل الذي يُعطي الإدارة صورة واضحة عن الخلل وأسبابه وعلاجه.

دور النسب المالية في تقييم أداء المصارف التجارية:

تلعب النسب المالية المستخدمة في تقييم أداء المصارف التجارية دوراً بارزاً في تحديد مستويات الأداء التي ترغب المصارف في الوصول إليها ومقارنتها بما تحقق فعلياً على أرض الواقع وتظهر أهمية مؤشرات تقييم أداء المصارف التجارية أكثر في النقاط التالية **(رايس ,2016)**:

تعتبر النسب المالية جزء لا غنى عنه من القياس المعياري.

- تعتبر وسيلة لمساعدة رجال الأعمال على التعرف على واقعهم العملي، من خلال اكتشاف مواطن القوى والضعف.
- تعتبر وسيلة مثلى لتقدير مدى فعالية العمل والقدرات الكامنة لدى المصرف.
- تعتبر وسيلة لتحديد الفرص ذات الأهمية الإستراتيجية بالنسبة للمصرف.
- تعتبر وسيلة مباشرة لمقارنة الأداء سواء أكان ذلك للمقارنة بين مصارف ذات الطبيعة المتشابهة أو مقارنة الأداء الحالي بالسابق في المؤسسة نفسها.

النسب المالية المستخدمة في تقييم أداء المصارف التجارية:

هناك عدد كبير من النسب المالية المستخدمة في تقييم أداء المصارف ومن أهمها مايلي **(فهد،2009)**:

- نسب السيولة: تتمثل مؤشرات السيولة في تلك النسب التي تقيس قدرة المؤسسات المصرفية على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل مما لديها من نقدية، وتعد نسب السيولة ذات أهمية للإدارة المصرفية والمودعين والملاك والمقرضين، إذ يتوجب على المصارف توفير

جزءً من مواردها يكون على شكل نقد سائل لمواجهة توقع حدوث سحب كبير من قبل المودعين قد يعجز المصرف على مواجهته **(بالقاسم، 2018)**.

نسب قياس السيولة في المصارف التجارية تتمثل في المؤشرات أو (النسب) التالية:

نسبة (مؤشر) النقد والأرصدة لدى المصارف إلى إجمالي الودائع: حيث يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى انخفاض مخاطر السيولة نتيجة زيادة الأصول السائلة وهي (النقدية سواء كانت في الصندوق المصرف أو لدى المصارف الاخرى) التي يواجه بها المصرف التزاماته الاخرى، ويحسب هذا المؤشر بنسبة (النقد والارصدة لدى المصارف إلى إجمالي الودائع) **(الشرع واخرون، 2019)**.

نسبة (مؤشر) استثمارات قصيرة الاجل إلى إجمالي الودائع: حيث يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى انخفاض مخاطر السيولة نتيجة زيادة الاستثمارات قصيرة الاجل التي يواجه بها المصرف السحوبات من قبل أصحاب الودائع جميعها والتزاماته، ويحسب هذا المؤشر بنسبة (الاستثمارات قصيرة الاجل إلى إجمالي الودائع) **(رهيف، 2015)**.

نسبة (مؤشر) الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع: حيث يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى انخفاض مخاطر السيولة على اعتبار ان ذلك يعكس زيادة الأصول السائلة (وهي الأصول النقدية) التي يواجه بها المصرف التزاماته الأخرى، ويحسب هذا المؤشر بنسبة (الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع) **(خيوكه وعبد الرحمن، 2014)**.

- نسب كفاءة الإدارة (التشغيل): تشير هذه النسب إلى مدى كفاءة إدارة المصرف في استغلال وتشغيل الموارد لديها، وهي معدلات تؤثر في ربحية المصارف وسيولتها، وبعبارة أخرى تقيس هذه المؤشرات مدى كفاءة المصرف في توظيف الأموال المتاحة لديه في تحقيق عوائد عليها، وتقاس بنسبة (مؤشر) إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع، ويعتبر مؤشر إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع لحاجة المصرف الى مصادر نقدية جديدة لتلبية طلبات الاقتراض الجديدة وتعرف هذه النسبة بمعدل(إقراض الودائع)، ويحسب هذا المؤشر بنسبة (إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع) **(هندي، 2015)**.
- نسب الهيكل التمويلي: توضح تلك النسب التي تقيس مدى قدرة المصرف على امتصاص الخسائر التي تحدث نتيجة مختلف عمليات التمويل والاستثمار التي يقوم بها، وذلك عن طريق حق الملكية المتاح لأصحاب المصرف.

نسب قياس الهيكل التمويلي في المصارف التجارية تتمثل في المؤشرات أو (النسب) التالية:

نسبة (مؤشر) درجة الرفع المالي: تعتبر هذه النسبة مؤشر هام على مدى قوة المركز المالي للمنشأة طالبة الاقتراض ؛ حيث تعتبر حقوق الملكية ضمانة وحماية للمقرضين والمصارف، ويمكن استخراج هذه النسبة بنسبة (الديون متوسطة وطويلة الآجل إلى حقوق الملكية) ، ويقترح البعض أن تكون هذه النسبة إحدى المؤشرات المالية الهامة للحكم على مدى وجود إنذار مبكر للتعثر المالي للمنشأة ؛ حيث إذا زادت هذه النسبة عن مستوى معين ، فقد تخرج المنشأة عن الحدود الآمنة للحصول على القروض والتسهيلات الائتمانية نتيجة لزيادة مخاطرها المالية (الإفلاس)، مما قد يعرضها لمشاكل التعثر والفشل المالي**(عامر، 2007)**.

نسبة (مؤشر) كفاية راس المال: وهو معيار موحد لكفاية رأس مال المصرف كحد أدنى للعلاقة بين رأس المال والأصول والالتزامات العرضية الخطرة مرجحة بأوزان مخاطرها، ويحسب بنسبة (رأس المال الأساسي والإضافي إلى عناصر الأصول والالتزامات العرضية مرجحة بأوزان مخاطرها).

- نسب الربحية: تمثل الربحية استغلال جيد للموارد وهي أيضا أداة هامة لقياس كفاءة الإدارة في تحقيق أفضل عائد ممكن وتعمل إدارة المصارف على تحقيق هدف الربحية من خلال تفاعل الرشيد بين قرارات الاستثمار وقرارات التمويل، كما ان زيادة أرباح المصرف تعتمد على زيادة عوائده او تخفيض تكاليفه او كليهما، وبالتالي على إدارة المصرف البحث في أبواب العوائد والعمل على تطويرها بما يكفل زيادتها وكذلك عدم اغفال أبواب التكاليف والبحث فيما يؤدي الى تخفيضها، او ان تكون عوائد أي مشروع استثماري او ائتماني اكبر من تكاليفه، وعلى إدارة المصرف ان لا تذهب بعيدا في البحث عن الربحية المصرف فقط بل تأخذ بنظر

الاعتبار مخاطر المشاريع الاستثمارية والائتمانية التي تدخل بها وبالتالي يكون هدفها تعظيم قيمة المصرف او تعظيم ثروة مالكيه **(سعيد، 2013)**.

نسب قياس الربحية في المصارف التجارية تتمثل في المؤشرات أو (النسب) التالية **(الربيعي وراضي،2011)**:

- معدل العائد على الأصول: هذه النسبة هي من النسب التي تستخدم كثيراً من قبل مسئولي الائتمان في المصارف، ويمكن استخراجها بنسبة (صافي الربح بعد الفوائد والضرائب إلى إجمالي الأصول)، وتجدر الإشارة هنا إلى أن هناك انتقاداً يوجه إلى هذه النسبة وهو أن إجمالي الأصول يخضع للطريقة المتبعة من قبل المحاسبين في تقدير المخزون وحساب نسب الاستهلاك، وعلى الرغم من ذلك يبقى العائد على الأصول (العائد على الاستثمار) من أهم المقاييس لأنه يعتبر المعيار الأساسي الذي تقاس به مقدرة الإدارة وكفاءتها في استخدام الأصول.
- معدل العائد على حقوق الملكية: يسمى أيضاً معدل العائد على القيمة الصافية ، ويقيس هذا المعدل مدى كفاءة الإدارة في استخدام أموال ملاك المنشأة وتحقيق الأرباح ، ويمكن التعبير عن هذا المعدل من خلال نسبة (صافي الربح بعد الضرائب إلى حقوق الملكية)، ويتميز هذا المعدل بأنه يعبر عن الأرباح التي يتلقاها المساهمون سواء على شكل توزيعات نقدية أو على شكل أرباح محتجزة في المنشأة ، وتبين هذه النسبة مدى النجاح الذي تحقق من قبل المنشأة في استخدام مصادر التمويل الداخلية في جني وتحقيق الأرباح ؛ حيث يكون هذا النجاح كبيراً عند الحصول على مؤشر عال ، بينما يكون المؤشر المنخفض دلالة على ضعف أو فشل المنشأة في ذلك المجال.

6. منهجية البحث Research Methodology:

اتبع البحث المنهج الوصفي القائم على تحليل المحتوى؛ حيث يعد هذا البحث وصفي من حيث الغرض، ويعرف المنهج الوصفي (Descriptive method) بأنه " وصف دقيق وتفصيلي لظاهرة أو موضوع محدد على صورة نوعية أو كمية رقمية، فالتعبير الكيفي يصف الظاهرة ويوضح خصائصها، أما التعبير الكمي فيعطينا وصفاً رقمياً يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها ودرجة ارتباطها مع الظواهر المختلفة الاخرى، وقد يقتصر هذا المنهج على وضع قائم في فترة زمنية معينة محددة أو تطويراً يشمل عدة فترات زمنية" **(دويدري، 2000)**.

ولتغطية كافة جوانب الدراسة فقد اعتمدت على المنهج الوصفي بمدخليه الوثائقي لبحث المصادر في مجال النسب المالية والمدخل الكمي، وذلك باستخدام القوائم المالية كوسيلة لجمع البيانات المالية لاحتساب النسب المالية الأساسية وإجراء التحليل الأفقي وإيجاد نقاط القوة والضعف والإجابة على تساؤل الدراسة ثم صياغة النتائج.

مجتمع وعينة البحث Study Community and Sample

يتألف مجتمع هذه الدراسة من جميع المصارف التجارية العاملة في ليبيا، والمسجلة لدى مصرف ليبيا المركزي بتاريخ 2016/12/31 والبالغ عددها 16 مصرفاً

وتتكون عينة الدراسة من خمسة مصارف وهي: (مصرف الوحدة، مصرف الصحاري، مصرف الجمهورية، المصرف التجاري الوطني، مصرف التجارة والتنمية).

تم اختيار هذه المصارف لأنها من أقدم المصارف الليبية والتي مضى على إنشاء أحدثها (مصرف التجارة والتنمية) أكثر من عشرين سنة، إضافة الى استحواذ هذه المصارف على حوالي 92% من الحصة السوقية من إجمالي الودائع في ليبيا.

حدود البحث Search limits

الحدود الموضوعية: ركزت الدراسة على استخدام النسب المالية الأساسية.

الحدود المكانية: مصرف الوحدة، مصرف الصحاري، مصرف الجمهورية، المصرف التجاري الوطني، مصرف التجارة والتنمية.
الحدود الزمنية: نظراً لعدم اعتماد التقارير المالية لأغلب المصارف التجارية محل الدراسة بعد سنة 2018 خلال فترة الدراسة، فقد غطّت الدراسة الفترة الزمنية من 2009 إلى 2018.

أساليب تحليل البيانات Data analysis methods:

اعتمد البحث على التحليل المالي ومصفوفة نقاط القوة والضعف في تحليل البيانات.

التحليل المالي: يعد التحليل المالي من أهم الوسائل التي يمكن من خلالها تحديد وتقييم البدائل الاستراتيجية المختلفة، فهو يؤثر تأثيرا مباشراً في الخيارات الاستراتيجية، فالتحليل المالي يربط المتغيرات الخارجية المحيطة بالمنظمة مع عناصر البيئة الداخلية للوصول إلى نقاط القوة ونقاط الضعف **(الزبيدي، 2004)**.

ويعتبر التحليل بواسطة النسب من الوسائل المهمة والأساسية في دراسة المركز المالي للمصرف في ضوء ما جاء من أرقام وبيانات في قوائمه المالية **(الراوي، 2003)**.

تقوم فكرة النسب المالية على إيجاد علاقات كمية إما بين بيانات قائمة المركز المالي فقط، أو بين بيانات قائمة الدخل فقط، أو بين بيانات القائمتين معاً، وكذلك الاتجاهات التي اتخذتها هذه العلاقات على مدى الزمن، وتسهل هذه العلاقات لاختصارها كمية هائلة من المعلومات إلى كمية محددة يسهل استعمالها بما لها من مؤشرات مالية يمكن الاستفادة منها في تقييم أداء الشركة في مجالات الكفاءة المالية والإدارية، والهيكل التمويلي والربحية والتنبؤ بالأحداث المستقبلية للشركات **(الفرجاني، 2021)**.

مصفوفة نقاط القوة والضعف: تم إعداد المصفوفة من خلال المعلومات الواردة في جدول متغيرات البحث المستخدمة في التحليل المالي، حيث تحتوي على نقاط القوة ونقاط الضعف لكل مصرف على حده، وتم التوصل إلى هذه النقاط من خلال جداول المتغيرات من الأكبر قيمة إلى الأصغر قيمة، فكل مصرف حقق قيمة أكبر من المتوسط العام تحسب له نقاط قوة، أما إذا حقق قيمة أصغر من المتوسط العام فتحسب له نقاط ضعف، وهذه الجداول هي:

1- متوسط نسبة الأصول السائلة إلى الودائع.
2- متوسط معدل إقراض الودائع.
3- متوسط معدل كفاية رأس المال.
4- متوسط معدل العائد على الأصول.

7. المناقشة Discussion:

التحليل المالي باستخدام النسب المالية:

في هذا الجزء تم عرض النسب المالية الاساسية خلال السنوات من 2009 الى 2018، تم احتسابها من واقع القوائم المالية لمصارف الدراسة، وكذلك احتساب متوسط النسب.

1- نسب السيولة: تم احتساب نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع كأحد مؤشرات السيولة، وهذه النسبة تحدد مدى اعتماد المصرف على أصوله السائلة في تغطية الودائع، فكلما زادت هذه النسبة كلما كان ذلك أفضل ومصدر أمان لإدارة المصرف، وتعتبر هذه النسبة مقياسا لمقدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته، فقد حدد مصرف ليبيا المركزي نسبة الأصول السائلة التي يجب على المصارف الاحتفاظ بها وهي نسبة 25% من الخصوم الايداعية **(مصرف ليبيا المركزي، 2008)**، ومازال العمل بهذه النسبة حتى هذا التاريخ.

يوضح جدول (1) نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع للمصارف محل البحث خلال السنوات من سنة 2009 إلى سنة 2018.

جدول (1): نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع للمصارف محل البحث

السنوات	مصارف البحث				
	الوحدة	الصحاري	الجمهورية	التجاري الوطني	التجارة والتنمية
2009	23.77	36.28	27.02	36.48	40.96
2010	30.79	26.67	25	26.74	41.10
2011	77.16	36.44	27.89	33.32	73.49
2012	23.83	29.44	27.30	35.83	46.75
2013	45.23	31.93	26.57	29.92	46.05
2014	53.08	32.61	30.69	28.81	54.05
2015	54.92	35.27	35.66	43.56	60.12
2016	71.36	39.96	46.31	64.56	79.20
2017	81.51	49.86	44.53	77.09	95.49
2018	74.37	67.41	47.92	89.90	72.95
المتوسط	**53.60**	**38.59**	**33.89**	**46.62**	**61.02**

يتبين من الجدول (1) أن نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع للمصارف محل البحث كانت أكبر من نسبة السيولة القانونية المطلوب الاحتفاظ بها من قبل المصارف التجارية وهي 25% من إجمالي الخصوم الايداعية، كما يتبين من الجدول أيضاً أن متوسط نسبة السيولة لكل مصرف مرتفعة جداً، وان التغير في السيولة بوجه عام في ازدياد، بذلك يمكننا القول إن المصارف التجارية الليبية محل الدراسة تتمتع بسيولة جيدة.

2- نسب كفاءة الإدارة (التشغيل): تم احتساب معدل إقراض الودائع كأحد مؤشرات كفاءة الإدارة (التشغيل)، وهذا المعدل يقيس ما تم استغلاله من الودائع لدى المصرف في منح القروض؛ حيث يشير الارتفاع في قيمة هذا المعدل إلى ان استغلال الودائع بشكل جيد في منح القروض.

يوضح جدول (2) معدل إقراض الودائع للمصارف محل البحث خلال السنوات من سنة 2009 إلى سنة 2018.

جدول (2): معدل إقراض الودائع للمصارف محل البحث

السنوات	مصارف البحث				
	الوحدة	الصحاري	الجمهورية	التجاري الوطني	التجارة والتنمية
2009	22.86	19.68	26.98	22.60	19.09
2010	27.09	21.63	22.68	21.26	19.04
2011	20.99	21.33	20.67	24.38	17.50
2012	30.12	20.08	23.59	25.56	11.79
2013	19.07	17.67	28.69	29.21	10.92
2014	27.96	18.93	31.99	35.30	10.84
2015	25.70	16.65	34.21	33.30	10.05
2016	20.86	14.93	28.83	24.97	8.67
2017	15.78	13.98	23.75	21.56	9.08
2018	14.95	14.25	22.73	21.37	7.66
المتوسط	**22.54**	**17.91**	**26.41**	**25.95**	**12.46**

يتبين من الجدول (2) أن معدل اقراض الودائع للمصارف محل الدراسة كان كما يلي:

- وصل معدل إقراض الودائع في مصرف الوحدة إلى أعلى مستوى له في سنة 2012 ثم انخفض بشكل كبر في سنتي 2017 و2018.

- وصل معدل إقراض الودائع في مصرف الصحاري إلى أعلى مستوى له في سنة 2010 ثم بدا في الانخفاض.
- وصل معدل إقراض الودائع في مصرف الجمهورية إلى أعلى مستوى له في سنتي 2014 و2015 ثم بدا في الانخفاض البسيط.
- وصل معدل إقراض الودائع في المصرف التجاري الوطني إلى أعلى مستوى له في سنة 2014، ثم بدأ في الانخفاض.
- انخفاض معدل إقراض الودائع في مصرف التجارة والتنمية كل سنة، حيث كان أكبر انخفاض له في سنة 2012 ثم وصل الى 7.66 في سنة 2018 وهو أعلى انخفاض له منذ سنة 2019.
- كما يتبين من الجدول أيضاً أن متوسط نسبة كفاءة الإدارة (التشغيل) لكل مصرف مرتفعة ومتقاربة من بعضها، اما بالنسبة لمصرف التجارة والتنمية فسبب الانخفاض لعدم تعامله بالصيرفة الإسلامية، بذلك يمكننا القول إن المصارف التجارية الليبية محل الدراسة تتمتع بكفاءة تشغيل جيدة.

3- نسب الهيكل التمويلي: تعزّز نسب الرفع وهيكل التمويل نظرة المودعين إلى حقوق الملكية أو الأموال التي يوفرها المصرف نظراً لأنها توفر لهم حد الأمان لتسديد ما بذمة المصرف عند الاستحقاق، ويعتبر معدل كفاية راس المال من أهم النسب المستخدمة في قياس الرفع وهيكل التمويل، حيث يقيس معدل كفاية راس المال قدرة رأس المال الأساسي والإضافي على تغطية المخاطر المرجحة للأصول؛ حيث يشير الارتفاع في هذه النسبة إلى تخفيف المخاطر.

نتيجة لتداعيات الأزمة المالية ظهر اتفاق بازل3 عام 2010 والذي اشتمل على تعريف جيد لرأس المال، بالإضافة إلى مجموعة شاملة من التدابير الإصلاحية التي طورتها لجنة بازل للرقابة المصرفية لتعزيز الإشراف وإدارة المخاطر في القطاع المصرفي (عشري، 2014)، فجاءت اتفاقية بازل3 لتدخل تعديلات على الدعامة الأولى تمثل في تعديل متطلبات رأس المال مما أدّى إلى نسب متعددة لرأس المال **(الشرقاوي، 2015)**.

وترتكز هذه الاتفاقية على عدة محاور منها زيادة الشريحة الأولى من رأس المال، كاحتياطي صلب تكون نسبته 4.5% من الأصول المصرفية المرجحة بالمخاطر، بدلاً من نسبة 2% التي كانت قد أُقرّت من قبل. بالإضافة إلى تخصيص شريحة إضافية بمقدار 2.5% من رأس المال المصرفي لمواجهة الأزمات القادمة المحتملة. وهو ما يرفع جملة الاحتياطي الصلب ما نسبته 8% من الأصول المرجحة بالمخاطر، باعتبار إن ذلك يؤدي إلى تعزيز مفهوم أقوى لرأس المال المصرفي، ويكون كل ما تقدم خلال الفترة الانتقالية التي انتهت بالفعل مع بداية عام 2013، وعلى ان يزداد راس مال المصرفي تدريجياً في الشريحة الأولى (الأساسية) مع بداية كل عام وحتى أوائل عام 2018 حيث يصبح عندها مكوناً من شريحة واحدة فقط، هي الشريحة الأساسية وليس من شريحتين كما كان سابقاً على أن تضاف هذه الزيادات سنوياً مع بدايات شهر يناير من كل عام خلال الفترة (2013-2018) ويكون التطبيق كاملاً من بداية عام 2019، وذلك على النحو الذي وضحه المشروع المقدم من لجنة بازل للرقابة المصرفية (بازل3) بحيث يكون معدل كفاية راس المال 8% للسنوات من (2011 إلى 2015) و 8.625% في سنة (2016) و 9.25% في سنة (2017) و 9.875% في سنة 2018.

يوضح جدول (3) معدل كفاية رأس المال للمصارف محل الدراسة خلال السنوات من سنة 2009 إلى سنة 2018.

جدول (3): معدل كفاية رأس المال

السنوات	مصارف البحث

	الوحدة	الصحاري	الجمهورية	التجاري الوطني	التجارة والتنمية
2009	28.11	45.78	33.03	58.24	37.46
2010	57.31	49.78	36.38	48.35	40.40
2011	26.78	46.67	32.28	46.81	35.35
2012	12.87	36.84	37.28	37.30	75.80
2013	33.57	40.08	31.27	31.48	70.52
2014	39.48	42.76	24.60	18.24	28.22
2015	23.01	38.63	23.76	14.02	63.41
2016	22.89	27.72	23.09	18.28	50.50
2017	34.92	38.59	23.45	30.79	59.05
2018	32.36	32.60	23.34	32.87	91.54
المتوسط	**31.13**	**39.95**	**28.85**	**33.64**	**55.23**

يتبين من الجدول (3) أن معدل كفاية رأس المال للمصارف محل الدراسة مرتفعة جداً، أي بإمكان المصارف التجارية تحقيق عوائد باستخدام حقوق الملكية.

4- نسب الربحية: تم احتساب معدل العائد على الأصول كأحد مؤشرات الربحية، يوضح جدول (4) معدل العائد على الأصول للمصارف محل الدراسة خلال السنوات من سنة 2009 إلى سنة 2018.

جدول (4): معدل العائد على الأصول

السنوات	مصارف البحث				
	الوحدة	الصحاري	الجمهورية	التجاري الوطني	التجارة والتنمية
2009	0.63	0.19	0.74	0.66	0.71
2010	0.61	0.25	0.63	0.78	0.66
2011	0.10	−0.74	0.40	0.02	0.06
2012	0.17	−0.27	0.49	0.13	0.38
2013	0.20	0.31	0.31	0.30	0.51
2014	0.01	0.31	0.22	−0.36	0.29
2015	0.02	−0.07	0.03	0.05	0.22
2016	0.04	0.09	0.03	0.05	0.37
2017	0.19	0.25	0.14	0.19	0.74
2018	0.60	0.20	0.16	0.59	1.37
المتوسط	0.26	0.05	0.32	0.24	0.53

يتبين من الجدول (4) أن الربحية للمصارف محل البحث حسب معدل العائد على الأصول منخفضة جداً.

مصفوفة نقاط القوة والضعف:

يتناول هذا الجزء من البحث بيان مواطن القوة والضعف في المصارف التجارية الخمسة (عينة البحث) عن طريق التحليل المالي لقوائمها المالية، وذلك باستخدام متوسط كل نسبة لكل مصرف على حدة خلال الفترة من سنة 2009 إلى سنة 2018، ومقارنتها بالمتوسط العام والذي لم يكن متوفراً، فقمنا باحتسابه عن طريق استخدام بيانات المصارف عينة البحث.

أولاً: نسب السيولة:

جدول (5): متوسط نسبة الأصول السائلة إلى الودائع

الترتيب	المصارف	متوسط النسبة
1	التجارة والتنمية	60.02
2	الوحدة	53.60
3	التجاري الوطني	46.62
4	الصحاري	38.59
5	الجمهورية	33.89
المتوسط العام للنسبة		**46.74**

تبين من بيانات جدول (5) أن 33.89 هي أصغر قيمة لنسبة الأصول السائلة إلى الودائع وكانت لمصرف الجمهورية، وأن 60.02 هي أعلى قيمة وكانت لمصرف التجارة والتنمية بمتوسط 46.74.

ثانياً: نسب كفاءة الإدارة (التشغيل):

جدول (6): متوسط معدل إقراض الودائع

الترتيب	المصارف	متوسط النسبة
1	الجمهورية	26.41
2	التجاري الوطني	25.95
3	الوحدة	22.54
4	الصحاري	17.91
5	التجارة والتنمية	12.46
المتوسط العام للنسبة		**21.05**

تبين من بيانات جدول (6) أن 12.46 هي أصغر قيمة لمعدل اقراض الودائع وكانت لمصرف التجارة والتنمية، وأن 26.41 هي أعلى قيمة وكانت لمصرف الجمهورية بمتوسط 21.05.

ثالثاً: نسب الهيكل التمويلي:

جدول (7): متوسط معدل كفاية رأس المال

الترتيب	المصارف	متوسط النسبة

1	التجارة والتنمية	55.23
2	الصحاري	39.95
3	التجاري الوطني	33.64
4	الوحدة	31.13
5	الجمهورية	28.85
المتوسط العام للنسبة		**37.76**

بين من بيانات جدول (7) أن 28.85 هي أصغر قيمة لمعدل كفاية راس المال وكانت لمصرف الجمهورية، وأن 55.23 هي أعلى قيمة وكانت لمصرف التجارة والتنمية بمتوسط 37.76.

رابعاً: نسب الربحية:

جدول (8): متوسط معدل العائد على الأصول

الترتيب	المصارف	متوسط النسبة
1	التجارة والتنمية	0.53
2	الجمهورية	0.32
3	الوحدة	0.26
4	التجاري الوطني	0.24
5	الصحاري	0.05
المتوسط العام للنسبة		**0.28**

تبين من بيانات جدول (8) أن 0.05 هي أصغر قيمة لمعدل العائد على الاصول وكانت لمصرف الصحاري، وأن 0.53 هي أعلى قيمة وكانت لمصرف التجارة والتنمية بمتوسط 0.28.

ملخص التحليل المالي:

يبين الجدول (9) مصفوفة نقاط القوة والضعف لمصارف البحث، فكل مصرف حقق أداء جيد في مؤشر معين تحسب له نقطة قوة، وإذا لم يحقق أداء جيد تحسب له نقطة ضعف، وسيتم تجميع نقاط القوة والضعف لكل مصرف على حده لتحديد الموقف الاستراتيجي لمصارف البحث.

جدول (9): مصفوفة نقاط القوة والضعف

المصارف	مصرف الوحدة		مصرف الصحاري		مصرف الجمهورية		المصرف التجاري الوطني		مصرف التجارة والتنمية	
النسب	قوى	ضعف	قوى	ضعف	قوى	ضعف	قوى	ضعف	قوى	ضعف
نسبة الأصول السائلة إلى الودائع	*			*		*		*	*	
معدل إقراض الودائع	*			*	*		*			*
معدل كفاية رأس المال		*	*			*		*	*	
معدل العائد على الأصول		*		*	*			*	*	
مجموع النقاط	**2**	**2**	**1**	**3**	**2**	**2**	**1**	**3**	**3**	**1**

من خلال نتائج جدول (9) تم ترتيب المصارف بحسب مجموع نقاط القوة المتحصل عليها من الأكثر نقاط إلى الأقل وهذا ما يعرضه جدول (9)، نلاحظ من خلاله أن:

- يلاحظ تجاوز مجموع نقاط الضعف لمجموع نقاط القوة للمصارف ككل، وهذا يعكس الحالة العامة لهذه المصارف.
- مصرف التجارة والتنمية استطاع تصدر الترتيب بسبب تحقيقه لأعلى نقاط قوة بين مصارف الدراسة.
- مصرفي الصحاري والتجاري الوطني كانا أكثر مصرفين حققا نقاط ضعف.

8. نتائج البحث Research Results

توصل الباحثان من خلال تحليل بيانات البحث، إلى العديد من النتائج أهمها مايلي:

1- ارتفاع نسبة السيولة لدى المصارف التجارية، يعني أن هذه المصارف تمتلك سيولة نقدية عالية، وبالتالي لديها القدرة على مواجهة الالتزامات (سحوبات المودعين)، وفي نفس الوقت يرى الباحث أن هذا الارتفاع يشير إلى أن هناك أموال معطلة لدى هذه المصارف ولا توجه أصولها السائلة نحو الاستثمار الأمثل، ولعله هذا أحد الأسباب الذي جعل مجموع نقاط الضعف يتجاوز مجموع نقاط القوة لدى المصارف التجارية.

2- انخفاض نسب الربحية لدى المصارف التجارية، يعني أن هذه المصارف لا توجد لديها الكفاءة والفاعلية في توليد الأرباح، وهذا أيضاً أحد الأسباب الذي جعل مجموع نقاط الضعف تفوق مجموع نقاط القوة، حسب ما أوضحته مصفوفة نقاط القوة والضعف، وقد يعود هذا الانخفاض في الربحية إلى الأموال المعطلة لدى هذه المصارف، مما أثر سلباً على ربحيتها.

3- يشير ارتفاع معدل إقراض الودائع إلى أن المصارف التجارية تتمتع بكفاءة تشغيلية جيدة في استثمار مواردها.

4- يشير ارتفاع معدل كفاية رأس المال إلى أن المصارف التجارية لديها القدرة على رد الأموال التي تحصلت عليها من المودعين.

9. توصيات الدراسة Study Recommendations

على ضوء ما تقدم، وبناءً على النتائج التي تم إليها يمكن اقتراح بعض التوصيات من أهمها ما يلي:

1- قيام المصرف المركزي على حث المصارف التجارية الليبية على تقييم ومتابعة أدائها بشكل مستمر، وذلك للوقوف على نقاط الضعف ومعالجتها.

2- على المصارف التجارية الاستفادة من الأموال الموجودة لديها (العاطلة) وذلك باستغلالها الاستغلال الاستثماري الأمثل.

3- على المصارف التجارية التركيز على الموازنة بين السيولة والربحية، وعدم ترك نقدية عاطلة في الصندوق مما يؤثر على انخفاض نسبة الربحية.

4- ضرورة إدخال الكادر المحاسبي والمالي في المصارف بدورات تدريبية لزيادة معرفتهم وتطويرهم في مجال إجراء دراسات تقييم أداء المصارف لأجل إجراء دراسات مستقبلية من شأنها زيادة كفاءة المصارف وفعاليتها.

10. المراجع References:

اولاً- المراجع العربية:

1. الجابري، خالد محمد (2019). تقييم الأداء المالي للبنوك اليمنية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، الإسماعلية، مصر، 6 (3): 54-87.

2. الحسن، صفاء الحسن (2008). تقويم الأداء المالي للمصارف التجارية السودانية رسالة ماجستير غير منشورة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، الخرطوم، السودان.

3. الحسيني، فلاح والدوري مؤيد (2003). إدارة البنوك: مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر والتوزيع، ط2, عمان، الأردن.

4. الدوري، عمر علي (2013). تقييم الأداء المصرفي "الإطار المفاهيمي والتطبيقي"، منشورات كلية اقتصاديات الأعمال بجامعة النهر، بغداد، العراق.

5. الراوي، خالد وهيب (2003). إدارة العمليات المصرفية دار المناهج للنشر والتوزيع، ط2, عمان، الأردن.

6. الربيعي، حاكم محسن وراضي حمد عبد المحسن (2011)."حوكمة البنوك: وأثرها في الأداء والمخاطرة"، مطبعة اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

7. الزبيدي، حمزة محمود، (2004). إدارة المصارف، الدار الجامعية، بيروت، لبنان.

8. السخري، كريمة (2017). تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، كلية الاقتصاد، ورقلة، الجزائر.

9. السروجي، حنان فتحي (2004). مقارنة أداء المصارف الإسلامية والتقليدية باستخدام النسب المالية في الأردن رسالة ماجستير غير منشورة جامعة اليرموك، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، أربد، الأردن.

10. الشرع، عقيل شاكر والهرموشي وباسم محمد عودة (2019). "أثر إدارة مخاطر السيولة ورأس المال على درجة الأمان المصرفي"، مجلة كلية الإدارة والاقتصادات للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، بابل، العراق,11(1): 288-309.

11. الشيخ، علي مفيد (2017). استخدام المؤشرات المالية لمقارنة أداء المصارف التجارية مع المصارف الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، بغداد، العراق، 24 (102): 506-528.

12. الطويل، عمار أكرم (2008). مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، غزة، فلسطين.

13. العامري، زهرة والركابي السيد (2007). أهمية النسب المالية في تقويم الأداء، مجلة الإدارة والاقتصاد، بغداد، العراق، العدد،63 (7): 109-136.

14. الفرجاني، ابراهيم مسعود (2021)، " أساسيات الادارة المالية "، الطبعة الاولى، منشورات جامعة بنغازي، بنغازي، ليبيا.

15. القائد، عبد الله عبده وسلامة، إسماعيل محمد وغالب، عيبان ناصر (2016). تقييم إدارة البنوك اليمنية باستخدام نسب التحليل المالي، بحث بكالوريوس غير منشور، جامعة ذمار، كلية الإدارية، ذمار، اليمن.

16. بالقاسم، الصادق إمحمد(2018).الإدارة المالية والتحليل المالي، الناشر الليبي للطباعة والتوزيع، طرابلس, ليبيا.

17. بشناق، زاهر يحيى (2011). تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، غزة، فلسطين.

18. بشير، هشام وعبدربه ابراهيم (2011) غسل الأموال بين النظرية والتطبيق، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة. مصر.

19. جلدة، سامر بطرس (2009). البنوك التجارية والتسويق المصرفي دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

20. جميل، سنان وسعيد سوسن (2006). تقييم أداء المصارف التجارية باستخدام نسب السيولة والربحية، مجلة تنمية الرافدين، الموصل، العراق، 85 (29): 111-131.

21. حسين، أحمد عباس (2020). تقييم الأداء المالي للمصارف الخاصة المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة ميسان للدراسات العليا، العمارة، العراق، 39 (7):231-260.

22. خضره، أوكادي (2016). تقييم الاداء المالي للمؤسسة المصرفية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أحمد دراية ادرار، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، الجزائر.

23. خيوكه، عامر فاضل وعبد الرحمن تانيا قادر (2014). تقييم وتحليل مؤشرات مخاطر القوائم المالية المصرفية وأثرها على الأمان المصرفي باستخدام نماذج السلاسل الزمنية ذات المقاطع العرضية، مجلة الإدارة والاقتصاد بغداد، العراق, 99 (5): 257-277.

24. دويدري، رجاء وحيد (2000). البحث العلمي: أساسياته النظرية وممارسته العملية، دار الفكر دمشق، سوريا.

25. رايس، وفاء (2016). مساهمة في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من خلال بطاقة الأداء المتوازن، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، بسكرة، الجزائر.

26. رهيف، بلسم حسين (2015). إدارة المخاطر المصرفية ومدى التزام المصارف العراقية بمتطلبات بازل 2: دراسة تطبيقية في مصرفي الرشيد والشرق الأوسط، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، بغدد، العراق,46(8): 387-420.

27. سعيد، عبد السلام لفته (2013). إدارة المصارف وخصوصية العمل المصرفي، الذاكرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

28. شخاترة, محمد خير وعبادة ابراهيم عبدالحليم (2019). تقييم أداء المصارف الإسلامية الأردنية، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، عمان، الأردن, 28 (3): 262-289.

29. الشرقاوي، أسماء محمد. (2015). أثر مخاطر الائتمان على أسعار البنوك في مصر في ضوء اتفاقية بازل. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة. جامعة عين شمس. المجلد (4) العدد الثاني. مصر. 479-508.

30. شيد، سيف ساجد (2018). تقييم الأداء المالي في المصارف التجارية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القادسية، كلية الإدارة والاقتصاد، بغداد، العراق.

31. عامر، أحمد حسن علي (2007). دور المعلومات المحاسبية في التنبؤ بالفشل المالي في الأنشطة الفندقية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة الإسكندرية، مصر, 3 (2): 517-612.

32. عبدالقادر، زيتوني (2009). دراسة المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك، دار المكتب العربي الحديث، القاهرة، مصر.

33. عشري، محمد علي (2014). لجنة بازل وأزمات النظام الرأسمالي. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية- جامعة حلوان. العدد الأول، مصر. 348-368.

34. فاتح، إلهام حجام (2016). دور تقييم الأداء المالي في التنبؤ بالتعثر المالي في البنوك التجارية رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، أم البواقي، الجزائر.

فهد، نصر محمود (2009). أثر السياسة الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

35. كلود، هنلي (1999). أرقى المصارف أداء، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، عمان، الأردن، 7 (3): 91-122.

36. مصرف ليبيا المركزي (2016). تقارير إدارة البحوث والإحصاء، طرابلس، ليبيا.

37. مصرف ليبيا المركزي (2008). تقارير إدارة البحوث والإحصاء، طرابلس، ليبيا.

38. هندي، منير إبراهيم (2015). الإدارة المالية مدخل تحليلي ومعاصر، المكتب العربي الحديث، ط3, القاهرة، مصر.

ثانياً– المراجع الأجنبية:

1. Bisha Gamal, (2014), performance of Islamic Banks vIs-A-VIs conven tionaI Banks: The case of Malaysia, Unpublished Master, International Islamic University Malaysia.
2. Hassan, Mohamed Mustafa, (2014), Evaluating the financial performance of banks using financial ratios, Volum2 Issue 6 pg.162-177.
3. Mabwekumbirai, &Robert, Webb, (2010), A Financial Ratio Analysis of Commercial Bank performance in South Africa, African Review of Economics and Finance, Vol,2, No,1.